العرب
الإثنين 2020/08/24
السنة 43 العدد 11799

تنافس مصري - قطري تركي على الوساطة بين حماس وإسرائيل

القاهرة تتمسك بوساطتها وعازمة على كبح التمادي في إطلاق النار

تواجه مهمة الوساطة التي بدأها الوفد الأمني المصري منذ أسبوع صعوبة بالغة هذه المرة لوقف التصعيد بين حركة حماس وإسرائيل، حيث تواصلت العمليات العسكرية بين الجانبين، واستمر التلويح بمزيد من الاستهداف بصورة قد تصعد به إلى حافة الهاوية، ما يفتح المجال لدخول وساطات أخرى بجانب القاهرة في مقدمتها الدوحة.

تصعيد يحصد المدنيون نتائجه

غزة - أكدت حماس الأحد، أن جهودا تبذلها أطراف وسيطة لوقف إطلاق النار في غزة، وأن تحقيق الهدوء مع إسرائيل مرتبط بتنفيذ التزامات الأخيرة تجاه تفاهمات التهدئة التي أبرمتها سابقا مع الفصائل الفلسطينية.

وتتعدى المطالب الرئيسية إعادة فتح معبر كرم أبوسالم، وزيادة مساحة الصيد في غزة، وإدخال الوقود لمحطة الكهرباء، إلى تنفيذ شروط تعهدت إسرائيل بتحقيقها، وفي مقدمتها رفع الحصار تماما، ووقف معاناة المواطنين.

وكشف موقع "والا" الإسرائيلي الأحد، أن الوساطة المصرية مارست السبت ضغوطا شديدة على حماس لوقف إطلاق البالونات الحارقة والصواريخ، مقابل تعهد إسرائيل بوقف عدوانها على القطاع.

> القاهرة ترفض أن تستغل الدوحة الوضع لتوسيع نطاق تسللها المادي إلى غزة وتحويله إلى سياسي أيضا

وأدرجت قيادة حماس مطالب جديدة، تشمل زيادة حجم المساعدات المالية القطرية، وتمديد فترتها لثلاث سنوات، وعودة منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة للعمل في القطاع، مستفيدة من حساسية الأوضاع في إسرائيل، والتي لم تتجاوب معها، وهددت بمزيد من التصعيد حيال حماس بلا سقف محدد.

ولم تستبعد معلومات نشرها موقع "والا" حدوث تهدئة خلال الأيام المقبلة، حيث تصمم القاهرة على إقناع حماس بالتهدئة، ووقف زيادة وتيرة التصعيد بما يؤدي إلى صعوبة السيطرة عليه في ظل التباين الحاصل داخل الحركة، ورغبة أحد الأجنحة في استمراره، لأنه يحقق مكاسب سياسية.

ويخشى متابعون أن يؤدي إخفاق الوفد الأمني المصري في التهدئة إلى منح فرصة لقطر للدخول على خط الوساطة، حيث بدأت تقترب منه كطرف في معادلة التصعيد الأخير، الذي لجأت إليه حماس لإجبار إسرائيل على السماح باستئناف تدفق الأموال القطرية إلى القطاع.

وترفض القاهرة أن تستغل الدوحة الوضع لتوسيع نطاق تسللها المادي إلى غزة وتحويله إلى سياسي أيضا، بذريعة أن الأموال التي تقدمها طرف في الأزمة، لأن حماس ربطت في البداية ضخها بالتصعيد.

ويقول المتابعون إن إسرائيل لا غضاضة لديها في تدخل قطر، لكنها تحاول أن تأتي هذه المسألة بتحريض من حماس لتحافظ على علاقتها مع مصر، وتتوجس من ألاعيب الحركة التي تريد جر الدوحة لهذا الملف لتمتين علاقتها، وعدم الارتهان للقاهرة.

ويبدو أن حماس تراوغ في التجاوب مع الوساطة المصرية لوقف التصعيد، وعدم المضي في استفزاز إسرائيل، ما دفع صقورها إلى حرب ربما يجدون فيها ملاذا للهروب من الاستقطابات الداخلية الحادة حاليا.

وقال رئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة السفير محمد العمادي، إن الدوحة عملت على التوسط بين إسرائيل وحماس لتخفيف التوتر، لافتا إلى وجود اتصالات مكثفة على أعلى المستويات ومع كافة الأطراف لاحتواء التصعيد.

يميل قائد حماس في غزة يحيى السنوار، إلى زيادة الهوة مع إسرائيل والعمل على رفع منسوب التصعيد العسكري على طول الحدود بسبب استمرار الأزمة الاقتصادية، والتي تتسع معدلاتها عقب فرض إسرائيل عقوبات جديدة أخيرا.

تعتقد دوائر في المقاومة أن الأوضاع في إسرائيل لا تسمح لقادتها بخوض حرب على غزة، وقادتها حتما سيرضخون لمطالبها، وهو ما تتحفظ عليه مصر، لأن الأمور يمكن أن تنفلت في أي لحظة، وتصبح مفتوحة على احتمالات قاتمة، وتجد تركيا، بجانب قطر، فيها فرصة لعرض وساطتها ومساومة مصر في ملفات أخرى.

واستقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إسطنبول السبت، رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية، واستعرض معه جهود توحيد الموقف الفلسطيني ومساعي تحقيق الوحدة الوطنية مع حركة فتح.

واتهمت إسرائيل تركيا في وقت سابق بأنها تسهم في تعزيز قدرات حماس العسكرية من خلال الكشف عن نشاط واسع النطاق تقوم به الحركة لغسيل الأموال في تركيا، وتم نقلها إلى الضفة الغربية، وساعدت في تجنيد مواطنين عرب، علاوة على مساهمة أنقرة في تدريب عناصر تابعة لحماس.

وأوضح الخبير في الشؤون الإسرائيلية أحمد فؤاد أنور لـ"العرب"، أن مصر لن تسمح لقطر وتركيا بالعبث في غزة وإدخال القطاع في تجاذبات جديدة، لأن ما يجري هناك يؤثر بقوة على أمنها القومي، ولن تتهاون معه، وإذا كانت حماس تناور بهما لأسباب أيديولوجية فقد ثبت فشل ذلك سابقا، وهذه ليست المرة الأولى التي تلوح بهما.

وأكد أن الدور المصري محوري في الأزمة، ونجح كثيرا في نزع التوتر بهدوء في الماضي، وسينجح هذه المرة، لأن التعثر ناجم عن تغير نسبي في حسابات حماس، التي وجدت أن إسرائيل يمكن أن ترضخ لمطالبها، فالتصعيد الراهن أبعد من الحصول على أموال من قطر، وأبعد من ابتزاز إسرائيل، ويصب في صالح توسيع هامش المناورة، بالإيحاء أن هناك دولا على استعداد لدعم موقف حماس لخلط الأوراق.

تستغل حركة حماس الغزل السياسي بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وكل من قطر وتركيا، لتمهيد الطريق بأن المصفوفة الرئيسية في الأراضي المحتلة لا تمانع في أي مقاربة من جانبهما للمصالحة، في إشارة تبدو مستفزة للقاهرة، لكن مضمونها يظل قاصرا عند الحدود المعنوية، فتحويله إلى شيء ملموس يعني خللا كبيرا.

وأضاف أنور أن رهان البعض على كثافة التحديات الإقليمية التي تواجهها القاهرة لا يعني التقليل من انخراطها في الوساطة، لجهة وقف التصعيد مع إسرائيل، أو لجهة المصالحة الفلسطينية، أو السماح لقوى لديها أجندات خاصة بمنازعتها دورها التقليدي، وحرف الثوابت التقليدية عن أماكنها.

ركود سياسي في الجزائر يقلص حظوظ الخروج من الأزمة

تعثر عودة الحراك الشعبي يشكك في استمرار قدرته على التعبئة

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر – خيمت العزلة والاحتشام على احتجاجات شعبية عرفتها الجزائر في الجمعة الأخيرة، ما مكن أفراد الأمن من تفريقها بسهولة وتوقيف عدد من العناصر الناشطة، الأمر الذي يحمل عدة دلالات عن مسار الحراك الجزائري الباحث عن العودة إلى الشارع، ويطرح عدة استفهامات حول قدرته على الحفاظ عن التعبئة الشعبية والصمود في وجه آلة السلطة.

وتمكن أفراد الأمن الجزائري من تفكيك عدد من المسيرات والاحتجاجات الشعبية انتظمت الجمعة الماضي، في إطار العودة المنتظرة للحراك بعد ستة أشهر من التعليق بسبب الإجراءات المطبقة في البلاد بسبب وباء كورونا.

وتناقل شهود عيان في تلمسان وتيارت ومستغانم بغرب البلاد، محاولة عشرات الناشطين تنظيم مسيرات شعبية الجمعة الماضي، إلا أنهم اصطدموا بالآلة الأمنية التي تمكنت بسهولة من تفريق المتظاهرين واعتقال عدد من الناشطين، كما تداولت شبكات التواصل الاجتماعي اضطرار محتجين في تلمسان إلى الفرار من أمام قوات الأمن التي داهمتهم بقوة.

وبينما كانت دعوات التعليق التي أطلقت في شهر مارس الماضي من طرف بعض الوجوه البارزة في الحراك، من أجل المحافظة على الصحة العامة، قد حققت الغرض وامتثل الجميع لها، فإن إمكانية العودة إلى الاحتجاج باتت محل استفهام في ظل حالة الانسداد التي تعيشها البلاد منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

ويبدو أن آلة السلطة الناشطة على شبكات التواصل الاجتماعي، والسياسة المطبقة في البلاد تحت غطاء مواجهة وباء كورونا، قد تمكنتا إلى حد بعيد من شل الحراك وزرع الخلافات في صفوفه، ولاسيما مع القبضة الأمنية والتضييق الإعلامي والسياسي، حيث لا يزال العشرات من الناشطين يقبعون في السجون، كما تم تفريق الاحتجاجات الأخيرة رغم أنها كانت سلمية.

ووسط حالة من الركود السياسي غير المسبوق في البلاد، منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ورغم الرمي بملف الدستور الجديد للإثراء والنقاش إلا أن الجمود لا يزال سيد الموقف، فلا السلطة استطاعت تحريك المياه الراكدة ولا المعارضة ولا الحراك استطاعا استعادة زمام المبادرة، وباستثناء مبادرة قوى الإصلاح الوطني، فإن صمتا سياسيا مطبقا يخيم على البلاد رغم وقوفها على حافة الهاوية اجتماعيا واقتصاديا.

وبات الوضع محل جدل حول مستقبل البلاد ومصير الحراك الشعبي بعد أشهر من تعليق الاحتجاجات، فالتفاؤل الذي يحمله خطاب السلطة من خلال الرهان على الدستور الجديد ليكون منصة التغيير المنشود، يقابله صمت مرفوق بخيبة متعددة الجوانب في الشارع الجزائري، الأمر الذي بات يطرح استفهامات عميقة حول حظوظ الخروج من الأزمة ومآلات الوضع في البلاد.

وفي هذا الشأن يرى الأكاديمي والقيادي السابق في حزب طلائع الحريات أحمد عظيمي، في تصريح أدلى به لصحيفة "ليبرتي" المحلية، أن "الجزائر تعيش أزمة مستمرة منذ عشرات السنين، وهي أزمة شعب لم يكمل ثورته، شعب حرر الأرض وتوقف عن مواصلة تحرير العقل وتحرير السلطة من المندسين، وأن من أسباب الأزمة تسيير شؤون الدولة بمزاج وعقلية الحاكم المطلق في زمن أصبحت هذه الأمور تسيّر في الدول المتطورة، من مراكز البحوث والدراسات الاستشرافية".

وأضاف عظيمي "الكثير من المحللين رأوا في الحراك الشعبي السلمي ثورة حضارية جاءت لتستكمل ثورة التحرير الوطنية، ولتؤسس دولة الحق والقانون التي كانت هدف شهداء الجزائر الأبرار. كما رأى البعض الآخر أن الحراك الشعبي جاء كتتويج لكل نضالات أحرار وحرائر الجزائر منذ استعادة السيادة الوطنية إلى اليوم وبأنه أصبح في تاريخ الجزائر ما قبل وما بعد الحراك".

ولفت عظيمي إلى أن "الحراك حقق الكثير ولم يحقق الأساسي بعد، فالكثير يتمثل في سقوط الرجل المريض ومعه العهدة الخامسة (عبدالعزيز بوتفليقة)، واعتقال ومحاكمة كبار الفاسدين والعابثين بالمال العام ومصالح الدولة، أما الأساسي فيتمثل في تحقيق الانتقال الديمقراطي الذي من دونه لا يمكن أبدا التأسيس لدولة الحق والقانون".

وشدد القيادي السابق على أن الحراك الجزائري مرتبط بورقة الانتقال الديمقراطي، فإن سعت السلطة الحالية، بكل صدق، نحو هذا الهدف فسيتقلص الحراك ليتحول مع الوقت، إلى قوة مساندة للمسعى، وإن أجلت السلطة أو تهاونت أو عطلت مسيرة التأسيس لدولة الحق والقانون فإن الحراك سيستمر وسيتوسع أكثر وقد يسير نحو التطرف أيضا، وهذا ما لا نريده لبلدنا.

ويتناغم رأي عظيمي مع تقرير "مجموعة الأزمات"، الذي حذر السلطات الجزائرية من مغبة تجاهل الحراك وصد أبواب الحوار معه، لأن ذلك سيولد مجموعات متطرفة ستدخل في عنف معها، قد لا يختلف عمّا حدث في عشرية التسعينات.

أحمد عظيمي

> الحراك الجزائري حقق الكثير لكنه لم يحقق الأساسي بعد

وذكر أحمد عظيمي، بأن "الفرصة مواتية مع هذا الوباء العالمي وانخفاض أسعار المحروقات، والدمار الذي لحق بالبلد بسبب السياسة الفاشلة لعشرين سنة من حكم الرجل الواحد، وما تبعه من شغور في أعلى هرم السلطة، لعقد حلف (مواطناتي)، أو حضاري، أو سياسي، لنسمِّه كيف ما أردنا إنما الهدف منه هو أن يضع الجميع؛ سلطة وأحزاب ومجتمع، كل اختلافاتهم جانبا ليسعوا، وفي إطار مسار تحقيق الانتقال الديمقراطي، من أجل إعادة الحياة إلى مؤسسات الدولة والنهوض بالاقتصاد الوطني والتعاضد الاجتماعي ووضع أسس صحيحة للركائز الثلاث للنهضة الحديثة: التعليم والبحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال".

هل يعود الحراك